مشبهة به فكون عملها لشبهها اياه فيما ذكر كحسن
وصعب وندبد وفعل فعلها مطلقا اى من
غير اشتراط التزمانين لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطهما وانما اشترط الاعتماد فعتبر فيها الا
ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام
التى داخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم
وسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويجيب عنه
ان يكون الصفة منتبئة باللام او مجردة عنها
وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس
باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة وكل واحد من
اى من هذه الاقسام الستة مرفوع عارة ومنصوب
تارة ومجرور اخرى فصار هذا اقسام مسائل

تمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية
اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى
تشبيه مفعول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة
وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة
هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز
فى الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الاخفش
الرفع والاوجه التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة
اى اضافة الصفة اليه فتفصيلها اى تفصيل هذه
الاقسام فى نحو امثلة تجيء تترى فحسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه
على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر
وجهه بالاضافة فهو اتركيب ثلثة امثلة من ثلثة مسئلة

فهذا ج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)